مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

تقارير فريق الأزمات العربي- ACT

أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

26

تشرين أول/ أكتوبر 2024

التعريف بالفريق

فريق الأزمات العربي–ACT هو فريق عربي متخصص في رصد ومتابعة الأزمات العربية بالبحث والدراسة والتحليل الاستراتيجي وتقديم الرؤى والتوصيات المناسبة للأطراف ذات الصلة للخروج من هذه الأزمات، إضافة إلى تقديم التوصيات المساعدة على إنجاح الرؤى واستراتيجياتها.

ويستهدف الفريق بتقاريره النخبة العربية وصنّاع القرار، خاصة في الدولة التي يتناول التقرير أزمتها، ويلتزم في عمله الدقة والموضوعية والمسئولية الوطنية والقومية في تناوله للقضايا العربية، وهو يعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردنّ.

تأسّس الفريق في آب/ أغسطس 2013 في محاكاة لمجموعة الأزمات الدولية–ICG، لِيُلبي حاجة باتت ملحّة إلى تقديم رؤية علمية وموضوعية تساهم في الخروج ممّا يشهده العالم العربي من أزمات تفاقم بعضها إلى حروب أهلية.

ويضم الفريق عدداً من المتخصصين ذوي الخبرة في القضايا العربية، كما يستعين بخبرات عربية إضافية ويستفيد من الخبراء ورجال الخدمة العامة والأكاديميين المتخصصين العرب في دراسة بعض هذه الأزمات، وبما يتناسب ومتطلبات الأزمة التي يبحثها.

وقد شرع في إصدار أول تقاريره في أيلول/ سبتمبر 2013، وأصدر 26 تقريراً حتى أيلول/ سبتمبر 2024، تناول فيها الأزمات العربية المختلفة سواء على الصعيد الوطني أو القومي كما تناول قضايا عربية مشتركة مثل: الأزمة الطائفية، وأزمة الدور العربي في الحرب الإسرائيلية على غزة، وأزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن
Middle East Studies Center- Jordan

فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team-ACT

أزمة
الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

26

تشرين أول/ أكتوبر 2024

فريق الأزمات العربي
Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم استراتيجيات ورؤية للخروج من هذه الأزمات، وما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة. ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

الأعضاء الدائمون

جواد الحمد رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردنّ (رئيس الفريق)	**حامد القويسي** أستاذ العلوم السياسة في جامعة سواس في بريطانيا– مصر
رائد نعيرات أستاذ العلوم السياسية– جامعة النجاح الوطنية– فلسطين	**صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق– العراق
عاطف الجولاني الكاتب والمحلل السياسي– الأردن	**فاروق طيفور** أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية– الجزائر
قاصد محمود الباحث الاستراتيجي والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي– الأردنّ	**محمد موسى** أستاذ الاقتصاد السياسي والباحث الاقتصادي– لبنان
مصطفى عثمان وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة في جنيف– السودان	**نظام بركات** أستاذ العلوم السياسية، ورئيس المجلس العلمي في مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردنّ
ياسمين الأسعد باحثة في مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن– (مقرر الفريق)	

مفهومنا للأزمات

يثير مفهوم الأزمة أو التأزيم جدلاً في المعنى أو الدلالة المفاهيمية، وفي سياق الاستخدام الشائع في الأدبيات السياسية، إلا أنّ هذا لا يمنع من استقرار المعنى على وصف حالة الانسداد أو العجز التي تصاحبها غالباً أنماط من التوتر على عدة مستويات.

فضلاً عن ذلك، فإن إمكانية تصاعد الأزمات نحو العنف أو القوة، وعلى مستويات مختلفة، أمر مؤكد، وقد يؤدي هذا التموضع ضمن حدود عدم الاستقرار إلى الفوضى وربما الانهيار والفشل، مما يشير إلى خطورة الوضع، وتشكّل الأزمات الليبية والسودانية واليمنية مثالاً على هذه الأزمات.

ليست الأزمة أو المأزق، كما نحدّدها هنا، نتيجة لخلل في التعامل مع المشاكل أو العقبات بالضرورة، أو الفشل في اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، بل إن تراكم الأخطاء أو العجز المتزايد عن التغلب عليها هو الذي يعزّز مسار الأزمة الحاكمة وتكرارها مع مرور الوقت، وتحمل مثل هذه الأزمات المركّبة، قيد الدراسة من قبل الفريق، في طياتها إمكانية توليد المزيد من الأزمات.

إنّ الأزمات ليست أحداثاً معزولة، بل إنها قد تؤدي إلى تعقيد المواقف وخلق عقبات مؤقتة تؤدي إلى مزيد من التراجع والانهيار، ولا يقتصر تأثيرها على المجال السياسي أو الاقتصادي، بل يمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والاستراتيجية، ويؤكد هذا التأثير الشامل

على الحاجة إلى الاستجابة العملية والواقعية الشاملة للأزمات للبحث عن مخرج وحلول لها.

ويقدّم "فريق الأزمات العربي-ACT"، هذا المفهوم للأزمة، كما نوقش آنفاً، بما يساهم بشكل واضح وواسع في فهم الأزمات وكيفية التعامل معها.

وتشمل مجالات أعضاء الفريق خبراء وأكاديميين في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاتصال، وهم من سبع دول عربية، من الأردنّ ولبنان وفلسطين ومصر والجزائر والسودان والعراق.

فريق الأزمات العربي- ACT

قائمة المحتويات

الملخص 5

المدخل 13

توصيف الأزمة وخلفياتها ومظاهرها 15

أسباب الأزمة وأبعادها وانعكاساتها 18

أطراف الأزمة 27

سيناريوهات الأزمة 34

تصورات المخرج من الأزمة 47

الرؤية العربية للخروج من أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي ... 51

English Summary .....

الملخص*

يتناول هذا التقرير **أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي**، وتأتي أهميته في ظل توجهات عربية لإنهاء الأزمات والحروب التي يعيشها العالم العربي من جهة، وفي ظل الإشكالات القائمة بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والنخبة الحاكمة في عدد من دول العالم العربي، وخاصة حول طبيعة الشراكة الشعبية في إدارة السلطة والإرادة التمثيلية للناخبين والمشاركة في صناعة واتخاذ القرار من جهة أخرى.

ويهدف التقرير إلى تقديم رؤية علمية واقعية قادرة على بناء تصورات مشتركة تجاه الإصلاح السياسي اللازم والآليات الديمقراطية التي تفرز التمثيل الشعبي في مختلف الدول العربية، والتي تحقق نوعاً من الانتقال الديمقراطي الآمن.

ويستعرض التقرير توصيف الأزمة وخلفياتها، ويدرس أسبابها ودوافعها وتداعياتها، ويناقش أبعادها المختلفة، ويحلل أطرافها الرئيسيين محلياً وخارجياً، ويستكشف السيناريوهات والاحتمالات الممكنة لتحولات هذه الأزمة واتجاهاتها على المديين القريب والمتوسط.

ويقدّم التقرير رؤيته للخروج من الأزمة، وللتحول نحو السلم الاجتماعي والبناء الحداثي للدول بما في ذلك تطوير المنظومة السياسية، وبما ينظّم العلاقة بين النخب الحاكمة وقوى المجتمع المختلفة، ويحقق الاستقرار والأمن والتنمية في البلاد العربية جماعياً وفي كل دولة على حدة.

* **For English Executive Summary Refer to the End of the Report… click here.**

يعتقد فريق الأزمات العربي–ACT أن أزمة الإصلاح السياسي في العالم العربي تمثل تحدياً ماثلاً أمام الفكر العربي الحداثي، وأمام محاولات قوى التغيير والتقدم، لبناء نموذج إصلاح سياسي وانتقال ديمقراطي مؤهل للنهوض بالدولة والمجتمع، وبناء الحوكمة والشفافية والعدالة في إدارة مسيرة الدولة العصرية وترسيخ السلم الاجتماعي، وكذلك في إدراك الأسس الجوهرية التي تقف خلف مصادر وبيئة التأزّم التي تصيب البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، وتسهم في عرقلة مشاريع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي على المستويات المختلفة.

كما يعتقد أن هذه الأزمة ترتبط بالطبيعة الراهنة لشكل الدول وعناصرها الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية في العالم العربي، الأمر الذي يستلزم البحث في أسباب نشوء الأزمة على مختلف المستويات، وكذلك إدراك الأطراف الفاعلة والحاضنة لتلك الأزمة.

ويرى التقرير أنّ ثمة خلافاً نخبوياً في تشخيص أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، لكنّ فهم الأزمة وتحديد خلفياتها ومظاهرها ومجالاتها يعدّ أساسياً في حسم اتجاهات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، حيث ساد الخلل في العالم العربي في منهج بناء الأولويات من جهة، وفي الارتباط بالقوى الدولية، وتنامي التخوفات والحسابات الفئوية للنخب الحاكمة من جهة أخرى، خصوصاً ما يتعلق بالتخوفات إزاء تقوية القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية منها والقومية والإسلامية والتي يخشى منها أن تنازعه الحكم في هذه البلاد.

ومع التحوّلات العالمية نحو الديمقراطية في العقود الثلاثة الماضية، واندلاع ثورات شعبية عرفت بـ "الربيع العربي" والتي أسقطت عدداً من النظم العربية عام 2011، يرى التقرير أن إجراءات العديد من الدول العربية في الإصلاح السياسي لم تكن كافية لإحداث الانتقال الديمقراطي وفق مطالب هذه الثورات الشعبية.

ونظراً لتراكم هذه الأزمة فقد أصبح لها خصائص عميقة، من حيث صعوبة الحل، وتداخل عوامل الأزمة وأسبابها، وتشعبها وتداخلها، وحتى توليدها لأزمات أخرى قد تبدو وكأنها هي الأزمة، واختلاف أوزان القوى والفواعل المشكّلة لها من مرحلة زمنية لأخرى، إضافة إلى أنها ليست فعلاً ذاتياً عربياً كاملاً وحسب، إنما دخلت عليها وتسبّبت بتبعثرها أحياناً اعتبارات موازين القوى الدولية والإقليمية وتفاعلاتها ومخرجاتها السياسية.

ويناقش التقرير عدداً من أسباب الأزمة، حيث يبين أن أهمها طبيعة الدولة العربية وسياستها، ومنهجية الحكم والسلطة وإدارة الدولة، وطبيعة السياسات العامة في بعض الدول من حيث الفجوة في تحقيق الأهداف الوطنية وغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتبعثر مشاريع التكامل والتعاون العربي المشترك، الأمر الذي جعل الأزمة مركبة ومتعددة الأبعاد وطنياً على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وقومياً على صعيد المواقف والسياسات تجاه قضايا الأمة الكبرى، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ويرى التقرير أن هذه الأسباب قد تسببت بإضعاف المؤسسات السياسية الدستورية والرقابية والتشريعية، وتنامي الأزمات الاجتماعية والفكرية والثقافية،

وتراجع فلسفات وقوى الوحدة الوطنية وفلسفة بناء "الجماعة الوطنية" بوصفها الرافعة الكبرى للدولة ومصالحها العليا، لصالح الحزبية والفئوية والجهوية، وفتحت أبواب العالم العربي لمزيد من التدخلات الأجنبية ، واستنزاف الطاقات والموارد البشرية والطبيعية، وزيادة الفجوة بين النخب الحاكمة وشعوبها، وضعف النخبة الحاكمة أمام الضغوط الدولية والإقليمية، خاصة في ظل غياب توجهات وبرامج الوحدة والتكامل العربي والعمل العربي المشترك، وضعف محاولات التكامل الزراعي والصناعي وفي الثروات الطبيعية، ما أضعف مكانة العالم العربي ودوره الدولي والإقليمي.

ويتناول التقرير أطراف الأزمة المحلية من الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع الوطنية غير الحكومية، والأطراف الخارجية من القوى الدولية المؤثرة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، والدول الإقليمية المؤثرة كإيران وتركيا.

وفي النهاية يستعرض التقرير أربعة سيناريوهات تفصيلية للأزمة: سيناريو الجمود– استمرار الوضع القائم بمعطياته الحالية، والسيناريو الآمن بالتحوّل نحو الإصلاح التوافقي المتدرّج والآمن، وسيناريو القيام بإصلاحات جزئية، وسيناريو انفجار الاحتجاجات الشعبية في "ربيع عربي" جديد، وقد خلص التقرير إلى أنّ السيناريو المرجّح استمراره في المديين القريب والمتوسط هو سيناريو الجمود. وإذا زادت الأزمة من ذروتها في العقد الحالي فمن المتوقع أن تحدث احتجاجات شعبية واسعة النطاق تعيد موجات "الربيع العربي".

ويقدم التقرير رؤية عربية لاحتواء هذه الأزمة وحلها، وفي ضوء التجارب

والمحاولات الإصلاحية على مدى العقدين الماضيين، فإن هذه الرؤية للخروج من هذه الأزمة ترتكز على مقاربة شاملة تتضمن: "**اتخاذ إجراءات إصلاحية في البنية السياسية تحقّق تقدماً ملموساً في المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتؤسس لمؤسسات رقابية على الأداء الحكومي بشكل مسئول، وتتولى المؤسسات المنتخبة البرلمانية والبلدية بأشكالها المختلفة مهمة الرقابة والتشريع والإسهام في عملية صناعة القرار في البلاد، وتقوم بحماية وتعزيز الحريات العامة، وبناء وتشجيع مؤسسات المجتمع الفاعلة، وجمعيات المهن– النقابات، واتخاذ منهج الحوكمة ومعايير الحكم الرشيد في دعم صناعة القرار، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني، لتحقيق الازدهار والبناء الحضاري والمصالح العليا في الدول العربية**".

ولضمان تحقق هذه الرؤية يقدم التقرير عدداً من متطلبات النجاح المهمة لهذا المسار، ومن أهمها: توزيع السلطات في واقع ممارسة النخب الحاكمة، وتكريس الديمقراطية والحريات العامة والحريات السياسية بما يعزز القدرة على التغيير والتطوير والإصلاح المستمر في النظام السياسي والإدارات والسياسات الحكومية، وتطوير الدساتير بما يحدد العلاقات داخل النظام السياسي بين الحكم والإرادة الشعبية وتمثيلها، وتصميم خطط عربية مشتركة تستفيد من القدرات التكاملية لتكوين إجماع عربي على ضرورة وسرعة حل الأزمات البينية، ومعالجة بؤر التوتر الداخلية، وبما يحدّ من التدخل الأجنبي الذي عمّق أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي

المدخل

يتناول هذا التقرير أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وقد اهتمّ فريق الأزمات العربي- ACT بهذه الأزمة العابرة للأقطار في العالم العربي في ظل توجهات جديدة لإنهاء الأزمات والحروب التي يعيشها العالم العربي من جهة، وفي ظل الإشكالات القائمة بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والنخبة الحاكمة في كثير من أرجاء العالم العربي حول طبيعة الشراكة الشعبية في إدارة السلطة، والإرادة التمثيلية للناخبين سواء، لتحكم أو لتشارك في صناعة واتخاذ القرار، ويهدف الفريق إلى تقديم رؤية علمية واقعية قادرة على بناء تصورات مشتركة ولو بالحد الأدنى تجاه الإصلاح السياسي اللازم والآليات الديمقراطية التي تفرز التمثيل الشعبي في مختلف الحالات العربية، وتحقق نوعاً من الانتقال الديمقراطي الآمن.

ويستعرض التقرير توصيف الأزمة وخلفياتها، كما يتناول بالدراسة طبيعة الأزمة وأسبابها ودوافعها، ويناقش أبعادها المختلفة، ويستكشف أطرافها الرئيسيين داخلياً وخارجياً، ثم يدرس بعناية السيناريوهات والاحتمالات الممكنة لهذه الأزمة واتجاهاتها على المديين القريب والمتوسط.

ويقدّم التقرير رؤيته للخروج من الأزمة للتحول نحو السلم الاجتماعي والبناء الحداثي للدول بما في ذلك تطوير المنظومة السياسية، وبما ينظّم العلاقة

بين النخب الحاكمة وقوى المجتمع المختلفة، ويحقق الاستقرار والأمن والتنمية في البلاد العربية جماعياً وفي كل دولة على حدة.

يعتقد فريق الأزمات العربي–ACT أن أزمة الإصلاح السياسي في العالم العربي تمثل تحدياً ماثلاً أمام الفكر العربي الحداثي، ومحاولات قوى التغيير والتقدم، لبناء نموذج إصلاح سياسي وانتقال ديمقراطي مؤهل للنهوض بالدولة والمجتمع، وبناء الحوكمة والشفافية والعدالة في إدارة مسيرة الدولة العصرية وترسيخ السلم الاجتماعي، وكذلك إدراك الأسس الجوهرية التي تقف خلف مصادر وبيئة التأزّم التي تصيب البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، وتسهم في عرقلة مشاريع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي على المستويات المختلفة.

وتتبلور أهمية تناول هذا الموضوع والبحث فيه في ظل تزايد الاهتمام الشعبي، سواءً على مستوى الوعي المجتمعي الشعبي، أو البحث الفكري والمنهجي العلمي، لدراسة أسباب التأزم والانسداد في الاجتهاد والممارسة العملية لبناء عملية فاعلة للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وهو ما أجّج المطالب العامة منذ سنوات.

ويطرح سؤال أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي أهمية تحليل الأسباب والعثرات وطبيعة التعامل مع الأولويات وترتيبها، والبحث عن العوامل القادرة على إنتاج النجاح أو الإخفاق في هذه العملية، واقتراح المخرج من الأزمة والانتقال نحو الإصلاح السياسي الفعلي، وهو ما قام به فريق الأزمات العربي– ACT في هذا التقرير، وتوصل إلى نتائج مهمة يمكن البناء عليها.

توصيف الأزمة وخلفياتها ومظاهرها

ثمة خلاف نخبوي في تشخيص وتوصيف أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، لكنّ فهم الأزمة وتحديد خلفياتها ومظاهرها ومجالاتها يعدّ أساساً في بلورة اتجاهات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المطلوب.

وتوصف الأزمة قيد الدراسة بأنها أزمة حكم ومجتمع في وقت واحد، حيث ساد الخلل في العالم العربي في منهج بناء الأولويات ومنها الإصلاح السياسي من جهة، وفي الارتباط بالقوى الدولية، وتنامي التخوفات والحسابات الفئوية للنخب الحاكمة من أن تتسبب أي سياسات حقيقية في الإصلاح السياسي بتقوية القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية منها والعابرة للعالم العربي من جهة أخرى.

وقد انشغلت أغلب التيارات الفكرية والسياسية في أغلب البلاد العربية بصراعات حزبية وفئوية، في أغلبها عنيفة، للاستحواذ على السلطة منذ مطالع خمسينيات القرن العشرين، وقسّمت الأمة العربية خلال الصراع الأيديولوجي على حساب الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، كما أن معظم هذه التيارات والأحزاب العربية ذاتها لا تمارس الحياة الديمقراطية في نشاطها التنظيمي الداخلي أو في علاقاتها مع الشعب.

وقد شهد منتصف ثمانينيات القرن العشرين مجالاً أوسع لتنامي ثقافة التغيير والإصلاح، وتكرّس التلازم المعبّر عنه في العلاقة بين موضوعة الحريات

العامة وبين موضوعة التعددية السياسية والديمقراطية. وارتبطت هذه الأزمة في العالم العربي بطبيعة شكل الدول وعناصرها الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية فيها، بل إن عجز بعض الدول عن النهوض بمسؤولياتها الطبيعية يتصل أساساً بضعف وهشاشة القوى السياسية النافذة فيها وعزلتها عن الشعب، ولذلك فإن تناول موضوعة دور النخب في الإصلاح السياسي المطلوب وبناء معالم النهوض الديمقراطي يصطدم بنهج تلك النخب السياسية والفكرية في المحافظة على نفوذها داخل مؤسسات الدولة وخارجها.

خلفيات الأزمة

ظهر في العقود الأخيرة ما سمّي بالموجة الثالثة للديمقراطية مع التحوّلات العالمية نحو الديمقراطية، والتي أدت إلى سقوط العديد من الأنظمة الديكتاتورية في العالم وبداية توسع انتشار الديمقراطية، ووصلت إلى عدد من دول العالم الثالث، وشهد عدد منها ثورات شعبية امتدت إلى العالم العربي، حيث اندلعت ثورات الربيع العربي والتي أسقطت عدداً من النظم الحاكمة، فلجأت العديد من الدول العربية إلى أنماط من ما يطلق عليه بالإصلاح السياسي في ظل النخبة الحاكمة القائمة، ويتضمن اتّباع سياسات إصلاحية تدريجية، فيما لجأت بعض الدول العربية إلى الاستجابة لبعض المطالب الشعبية وتحقيق درجة من الانفتاح السياسي لتهدئة الأزمات التي توالت عليها، وفي حالات أخرى أدت الحركات الشعبية بسبب المواجهة الأمنية معها إلى تمزيق بعض الدول العربية وشهدت ما قد يصل إلى حرب أهلية.

ويمكن القول بأن أحداث "الربيع العربي" عام 2011 نجحت في إسقاط

بعض الأنظمة، وفي حالات أخرى لجأت بعض الدول إلى تحقيق درجة جديدة من الانفتاح السياسي، فحافظت النخبة الحاكمة على وجودها، وقدّمت تنازلات في مجال الحريات العامة من خلال إجراء بعض الإصلاحات السياسية، لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لإحداث الانتقال الديمقراطي المنشود وفق مطالب هذه الثورات في ذلك الوقت.

مظاهر الأزمة

تتمثل أهم مظاهر الأزمة فيما يلي:

1. الشعور بالظلم وعدم المساواة ونقص الحرية والحرمان من المشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية.
2. الفشل في الاستجابة للمطالب الشعبية والقوى السياسية في تحقيق مشاركة فئات المجتمع باتخاذ القرارات والوصول للسلطة بطرق سلمية لدى العديد من الدول العربية.
3. تزايد الفجوة بين النخب السياسية الحاكمة والقوى السياسية والاجتماعية.
4. تنامي قوة وشعبية القوى المعارضة وشعورها بأن الإصلاح أو التغيير السياسي لا مفر منه لإصلاح أحوال الشعوب والأمة.
5. شعور بعض الأنظمة العربية المعاصرة بتراجع شرعيتها في ظل الجمود السياسي الناتج عن سياساتها، ومحاولة بعضها اتخاذ سياسة احتواء الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون حلها.

أسباب الأزمة وأبعادها وانعكاساتها

تعدّ أزمة الإصلاح في العالم العربي من الأزمات المتراكمة زمنياً وموضوعياً، وقُدّمت العديد من المشاريع الإصلاحية للتعامل معها، غير أن النتائج ما تزال دون تحقيق النقلة المطلوبة في الحياة السياسية في العالم العربي، ومع تراكم الأزمة فقد اتّسمت بصفات وخصائص عميقة، من أبرزها:

1. صعوبة الحل في منظور الكثير من النخب السياسية والمثقفة.
2. تداخل عوامل الأزمة وأسبابها.
3. تشعبها وتداخلها، وحتى توليدها لأزمات أخرى قد تبدو وكأنها هي الأزمة.
4. اختلاف أوزان القوى والفواعل المشكّلة لها من مرحلة زمنية لأخرى.
5. أنها ليست مسؤولية طرف أو عامل بحد ذاته فقط، بل هي مسؤولية كل الأطراف.
6. أنها ليست فعلاً ذاتياً عربياً كاملاً وحسب، إنما دخلت عليها وتسبّبت بتبعثرها أحياناً اعتبارات موازين القوى الدولية والإقليمية وتفاعلاتها ومخرجاتها السياسية.
7. أن الإصلاح السياسي يتم داخل النظام ومنطلقاً من آلياته والقواعد المؤسسة لعمله، رغم تغيرات الأزمة في طبيعة العلاقة بين مكوناته المختلفة ومحدداتها، أو في آليات العمل.

أسباب الأزمة

تعود أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي إلى عدة أسباب أهمها:

1. الدولة العربية ... طبيعتها وتكوينها

ويشمل ذلك خصوصية الدولة العربية وما بني عليه من طبيعة مميزة لتكوينها وإدارتها وعلاقاتها، وما نتج عن تفاعل هذه الطبيعة من سياسات ومخرجات أفضت في نهايتها إلى تعقيد عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وحوّلتها إلى أزمة.

2. الحكم والسلطة وإدارة الدولة

ثمة ارتباط بين منهجية الحكم وإدارة الدولة في العالم العربي مع طبيعة الدولة العربية التي رافقتها منذ النشأة، والتي لم يجر عليها سوى تغيرات طفيفة، حتى التي سادت فيها انقلابات عسكرية باسم الشعب، مما جعل من موضوع الإصلاح والديمقراطية معضلة في سياقه التراكمي، حيث تعدّ بنيةُ عدد من الدول العربية بنيةَ نظام سياسي أكثر منها بنيةَ دولة حديثة، وهي تدار بآليات الحفاظ على النظام أكثر من آليات الحفاظ على سيادة الدولة وبناء المجتمع والوصول إلى حالة "الجماعة الوطنية".

إضافة إلى ضعف الحوكمة والحكم الرشيد في أجهزة العديد من الدول العربية، وغياب آليات التداول السلمي للسلطة في إدارتها، ما يخلق تحديات واقعية في وجه أيّ توجّهات لإجراء عمليات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

3. السياسات العامة في الدولة

تعاني السياسات العامة في عدد من الدول العربية من عدة إشكاليات، تشكّل بمجموعها معيقاً وتحدياً لعمليات الإصلاح والانتقال الديمقراطي، أبرزها:

- إشكالية تحقيق الأهداف الوطنية، سواء على صعيد علاقاتها

الداخلية أو الخارجية، حيث لم تستطع معظمها تحقيق التنمية، أو إنهاء الاعتمادية، أو تحقيق التكامل الإقليمي، مما أثر في عمليات ومشاريع الإصلاح.

- معاناة العديد من الدول العربية من إشكالية الاستقرار السياسي والاجتماعي، وارتفاع نسب البطالة، وضعف الحريات العامّة.
- تبعثر مشاريع التكامل العربي التي نشأت بين بعض كتلها "الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي، مجلس التعاون العربي، جامعة الدول العربية"، كما أنّ شبكة علاقات الدول العربية واعتماديتها على الخارج ما زالت تأخذ في التصاعد وبشكل ملموس، خصوصاً في ظل تنامي حالة عدم الاستقرار في عدد منها، وتخوّفات النخب الحاكمة من فقدان السلطة.

4. أزمة القوى السياسية والأحزاب السياسية

تتمثل أزمة القوى السياسية كسبب من أسباب أزمة الإصلاح السياسي بما يلي:

- تركيزها على الأيديولوجيا والعمل السياسي أكثر من تركيزها على السياسات.
- تعمّق النزعة الحزبية لدى أفرادها وقادتها، وتمركزها على ذاتها وانغلاق بعضها، وتشوّه تصورات أبنائها عن الآخر– الشريك في الوطن والمصير، وعن النخب الحاكمة أيضاً.
- بطء عمليات الإصلاح والتحديث في أفكارها وبناها وسياساتها، وفي التفاعل مع المتغيرات.

- ضعف العملية الديمقراطية الداخلية في أغلب الأحزاب، حيث تعاني كثير منها من شيخوخة قياداتها.
- العجز عن الاتفاق على المشترك الوطني فيما بينها كأحزاب معارضة أو أحزاب تغيير، فيما يتحالف بعضها مع النظام السياسي الحاكم لمصالح حزبية فقط، وبعضها ضد أحزاب أخرى.

5. الثقافة السياسية العربية السائدة

ومن أبرز الإشكالات فيها تجاه الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

- رؤية العالم السياسي من زاوية أحادية، وعدم الارتباط بالدسترة والقوانين، والسلوك القانوني.
- تفاوت الفاعلين في التعامل مع ثقافة الأبعاد القومية والإثنية والدينية، والتفاوت في تبني فكرة ومنهجية التعددية، والتسامح، والحرية، وقبول الآخر الوطنيّ في جانبه السياسي، وضعف الإقرار بشرعية الاختلاف وتقبّله فيما بين الأحزاب والقوى الاجتماعية تحت المشترك الديني والقومي والوطني.
- تراجع حضور الثقافة الحضارية العربية الإسلامية المركزية الجامعة، وطغيان الثقافات الفرعية متنوعة المسميات- إثنية، دينية، طائفية، طبقية، وغيرها، على حساب الثقافة العامة.

أبعاد الأزمة

ثمة أبعاد واقعية ومؤثرة لهذه الأزمة في الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، ومن أهمها الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والاستراتيجية، وعلى صعيد القضايا العربية الكبرى، وعلى رأسها قضية فلسطين، والتعاون العربي المشترك، وأهمّ مكوّنات هذه الأبعاد:

1. البعد السياسي الذي يتمثّل للأزمة باستمرار نخبة الحكم بالسيطرة والتحكم الكامل، وعدم إفساح المجال لأي قوة اجتماعية أو سياسية لمشاركتها السلطة والقرار.
2. البعد الاجتماعي المتمثّل بتنامي الصراعات الحزبية والفكرية والجهوية، وتنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الجامعة، قُطرية كانت أو قومية، والتي كانت تقف خلفها وتشجعها في الأساس قوى الاستعمار، ثمّ سلطات الاستبداد والفردية في النخبة الحاكمة في عدد من الدول العربية لاحقاً.
3. شكَّلَ البعد الاقتصادي الكارثة الكبرى، حيث هدرت السلطات الحاكمة الثروات الطبيعية للشعب على منافعها ومكاسبها وفساد بعضها، كما هدرت الطاقات والموارد البشرية، من خلال إبعاد الطاقات عن مفاصل الدولة المهمة لصالح النفعيات الجهوية والولائية للسلطة الحاكمة، الأمر الذي تسبّب باستمرار الأزمة الاقتصادية وتفاقمها في العالم العربي، سواء في الدول الفقيرة بالثروات الطبيعية، أو في الدول الغنية بهذه الثروات، حيث أصبح الاقتصاد العربي مرهوناً

ومرتبطاً بشكل حيوي بالاقتصاد الرأسمالي الغربي لدرجة كبيرة تكاد تكون مصيرية في بعض الدول العربية، وذلك في ظل غياب المحاسبة والمساءلة الشعبية.

4. على صعيد البعد الاستراتيجي الأمني والعسكري أسّست عدد من النخب الحاكمة هذه الأجهزة لحماية السلطة القائمة، وتحقيق مصالحها في المقام الأول، وليس على أساس حماية الدولة والشعب، كما ارتبطت أجهزة الأمن والمؤسسات العسكرية بعلاقات قوية، وبعضها حيوي جداً، مع مثيلاتها في القوى الدولية في عدد من الدول العربية، وتركزت مهامها في دعم سلطة النخب الحاكمة والدفاع عن سياساتها وقراراتها، وتحجيم أو تحييد قوى الإصلاح والتغيير الحزبية والفردية على حد سواء، وفي بعض الدول مارست القمع والقهر بمختلف الأدوات المتاحة لديها، الأمر الذي تسبّب بضعف استثمار القوة الجيوسياسية للدولة العربية في بناء دور وطني مستقل عن مصالح القوى الكبرى وتوجهاتها، رغم أن عدداً من هذه الدول قد قام بأدوار جيواستراتيجية، لكن بعض هذه المحاولات كانت في سياق الخلافات البينية العربية، أو في تساوق مع توجهات ومصالح الاستراتيجيات الدولية الأجنبية، وليس في سياق حفظ الأمن القومي الجمعي، مما جعل هذه الأدوار الجيواستراتيجية بعيدة عن تحقيق المرجوّ منها بخصوص إحداث تقدم واستقلال وحرية وتنمية في بلادها.

5. على صعيد المواقف والسياسات تجاه قضايا الأمة الكبرى، وعلى

رأسها القضية الفلسطينية، والصراع المركزي للأمة مع المشروع الصهيوني، فقد تشكّلت مواقف وسياسات عدد من الدول العربية بعيداً عن مصلحة القضية الفلسطينية الاستراتيجية، وعن التفكير الجادّ بمواجهة المشروع الصهيوني وتحجيمه واحتوائه كلياً، باستثناء الخطاب السياسي الشعبوي التعبوي غير الواقعي لبعضها، وذلك خوفاً من تأثر سلطتها السياسية وارتباطاتها الدولية بأي سياسات وطنية وقومية مستقلة.

6. على صعيد التعاون العربي المشترك، شكّلت أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي عاملاً معيقاً للتوجّهات الوحدوية بين الدول العربية، لدرجة أن أصبحت العديد من الحكومات تتمسك برقعة أرضها مهما صغرت، وترتبط مصالحها وتوجهاتها بمنظومة المصالح الدولية التي تظن أنها تشكّل حماية لها، وتعتقد بعض النخب الحاكمة أن أيّ تحوّل سياسي أو ديمقراطيّ وانفتاح على سياسات أخرى سيضرّ بمصالحها ونفوذها في الدولة.

انعكاسات الأزمة

شكّلت هذه الأزمة وأسبابها وأبعادها انعكاسات جوهرية على توجهات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي المفترضة أو المرغوبة، أو التي تحملها بعض القوى العربية قُطرياً وقومياً، وكان من أبرز هذه الانعكاسات:

1. إضعاف المؤسسات السياسية الدستورية والرقابية والتشريعية في الدولة العربية حيث وجدت.

2. تنامي الأزمات الاجتماعية والفكرية والثقافية في عدد من الأقطار العربية، وتفاقم بعضها الى نزاعات وخلافات مستحكمة، ووصل بعضها إلى حد الصراع المسلح خاصة في العقدين الأخيرين.
3. تراجع فلسفات وقوى الوحدة الوطنية وفلسفة بناء "الجماعة الوطنية"، بوصفها الرافعة الكبرى للدولة ومصالحها العليا، لصالح الحزبية والفئوية والجهوية، بما في ذلك تحوّل بعض النخب الحاكمة إلى قوة إعاقة لتقدّم المجتمع والدولة، خاصة وهي تخوض صراعاً خفياً أو مكشوفاً مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد.
4. فتحت هذه الأزمة أبواب العالم العربي لمزيد من التدخلات الأجنبية، وتزايد مستويات الهيمنة، واستنزاف الطاقات والموارد البشرية والطبيعية في ظلّ ظنّ بعض النخب الحاكمة أن حمايتها ومصالحها تكون بالاستقواء والتحالف مع الأجنبيّ.
5. زيادة الفجوة بين بعض النخب العربية الحاكمة وشعوبها، مما أحدث خللاً كبيراً في مستويات الثقة بين الجانبين، وتسبّب بفقدان الأمل في المستقبل وفي التغيير والتطوير في البلاد لدى القوى الاجتماعية، وهو ما يضع العالم العربي، وخاصة الشباب، أمام خطر مستقبليّ يهدد بانفجار الشعوب في بعض الدول في حال استمرار انسداد أفق الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
6. غابت نظريات الوحدة والتكامل العربي، بل والعمل العربي المشترك، حتى الذي تم التوصل إلى اتفاقات بخصوصه في جامعة الدول العربية،

في ظل حالة التفرّد بالسلطة، وغياب تمثيل الإرادة الشعبية للمجتمع، حيث سادت القُطريةُ بيئةَ القرار العربي لدى بعض النخب الحاكمة على حساب نظرية الأمن القومي العربي والوحدة العربية، سواء على صعيد محاولات الوحدة الإقليمية أو الوحدة العربية الشاملة أو حتى على صعيد الوحدة بين أي قُطرين عربيين، والتي تمظهرت بتجارب فاشلة في بعض المحاولات وعاجزة في بعضها الآخر.

7. تسبّبت أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بضعف النخب الحاكمة أمام الضغوط الدولية، وخاصة الغربية منها، حرصاً منها على مصالحها وحماية حكمها، الأمر الذي تسبّب بعجز التفكير لدى هذه النخبة الحاكمة في استشعار ومعايشة الخطر الصهيوني والإسرائيلي في فلسطين، والذي يهدّد الأمة كلها شعوباً وحكومات ونخباً حاكمة بلا تمييز، الأمر الذي تسبّب باتخاذ سياسات متنوعة في كثير منها لا تخدم القضية الفلسطينية، وخاصة في توقيع اتفاقات التسوية السياسية وبناء علاقات التطبيع السياسي والاقتصادي وبعضها العسكري والأمني مع إسرائيل على حساب المصالح القُطْرية والقومية العربية والقضية الفلسطينية.

8. ضعف محاولات التكامل الزراعي والصناعي، وفي الثروات الطبيعية في العالم العربي، في ظل انكفاء كل دولة على ذاتها، ما أعجز الحكومات عن النجاح في بناء سوق عربية مشتركة أو منطقة عربية حرة فاعلة وحقيقية بعيداً عن التدخلات والمصالح الدولية.

9. ضعف مكانة العالم العربي ودوره الدولي والإقليمي، حيث غاب عن مسرح الأحداث الدولية، وساد وصف العالم العربي في الأدبيات العالمية بـ "توقّع ما لا يتوقع" و"منطقة اضطرابات"، و"تنامي الاستبداد"، و"غياب الديمقراطية"، حتى وصل الأمر إلى اتّهام الدين الإسلامي السائد في العالم العربي بأن ثقافته لا تصلح للعصر الحديث وتقديم الحلول لحل مشاكل البشرية، بل إنه ضدّ الديمقراطية، وكتب البعض أن الدكتاتورية هي في "جينات العرب"، ناهيك عن الصراعات الداخلية بانقلابات عسكرية أو غيرها، والصراعات بين الدول العربية ذاتها في عقود كثيرة، والتي لا تزال بعضها قائمة اليوم بطرق متعددة.

ولذلك تنظر القوى الدولية والمجتمع الدولي للدول العربية بأنها غير مؤهلة للمشاركة في النظام الدولي والإقليمي ورسم سياسات العالم تجاه المنطقة والشرق الأوسط، بل إن هذه الصورة تستخدم لتطوير وتمكين وتجذير أدوار القوى الدولية والإقليمية الأخرى، بما فيها إسرائيل، في عدد من اللحظات التاريخية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

أطراف الأزمة

الأطراف المحلية للأزمة

يمكن اعتبار الحكومات الطرف الرئيسي والقائد في أي عملية إصلاح سياسي، والتي قد تساهم إيجاباً أو سلباً، وتضمّ باقي الأطراف المجالس التشريعية والرقابية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمنظمات غير

الحكومية، ويمكن اعتبار جامعة الدول العربية ومجالس التعاون العربية الثلاثة مكونات وأطرافاً محلية (على مستوى الأقاليم) لغايات هذا التقرير.

1. الحكومات

تعدّ الحكومات بمكوّناتها وأجهزتها ومؤسساتها ومرجعياتها الدستورية والقانونية وأذرعها المدنية والأمنية الطرف الأهم في عمليات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وهي تمثّل نمط الحكم السائد بكل ما فيه من مميزات وخصائص وسلطة، ويسود اعتقاد بأن الحكومة هي الطرف القائد والرائد في أيّ عملية إصلاح سياسي، لأنها تتحمل المسؤوليات الرئيسة لقيادة وإدارة البلاد، وأنها من يجب أن يبدأ به الإصلاح السياسي، نظراً لدورها القيادي والدستوري.

وبالرغم من التجارب المتواضعة من حيث المستوى والمضمون والأهداف التي شهدتها عدد من الدول العربية إلا أن هذا الطرف كان دائماً له الدور الأهم، لأن نخبه ورموزه وأتباعه، وحتى غالبية مكوناته الوظيفية، لديها تخوفات من عمليات الإصلاح السياسي، لظنهم أنها ربما تؤدي إلى إفقادهم بعض المزايا والمكتسبات التي يتمتعون بها، والتي ضمنتها لهم القوانين والدساتير وغيرها، ولذلك نجدهم يتبنّون الإصلاح السياسي في خطابهم الإعلامي ويدعون له بينما لا يتحمسون لتطبيقاته بحجج مختلفة، مستخدمين الأدوات التشريعية والأمنية والإدارية التي يملكونها في ذلك.

ويزيد الوضع علاقات النخب الحاكمة وارتباطاتها الخارجية تعقيداً، حيث ظلّت مواقف بعض هذه النخب الحاكمة من الإصلاح السياسي تعمل وفق التجزئة والمرحلية وتجاوز المواقف أو الأزمات التي قد تحدث من حين لآخر، بسبب المطالب بالإصلاح السياسي، فيما بادرت بعض قيادات بعض الدول

بطرح مشاريع وأفكار إصلاحية في الفترة 2011-2021، ودخلت بعض الأقطار في احتراب وانقسام مجتمعي عنيف، وتحوّلت الحالة السياسية في بعضها الآخر إلى نمط جديد من الحكم، حيث لا تزال المصالحة الوطنية بانتظار التبنّي والمبادرة من قبل النخب الحاكمة والمعارضة على حد سواء.

2. الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية

تتشكل الأحزاب السياسية في كثير من الدول العربية وفق القانون، فيما لا تزال غير قانونية في بعضها الآخر، ورغم تبنّي الكثير من الأحزاب المعارضة السياسية للحكومات، وارتفاع وتيرة خطاباتها وأصوات رموزها، وحتى امتلاك بعضها لطروحات إصلاحية سياسية واقتصادية وغيرها، غير أن المحصلة النهائية لدورها وطروحاتها لا تزال غير قادرة على إحداث تحوّلات إصلاحية كبيرة في كثير من الدول العربية، خاصة في حالة تعارض هذه الأطروحات مع مصالح قطاعات من النخب الحاكمة، أو تنامي التخوّفات على استقرار الحكم بسببها وفقاً لتقدير النخب الحاكمة ذاتها.

3. النقابات المهنية، ومنظمات المجتمع غير الحكومية

تمثّل النقابات المهنية غالبية الشرائح العاملة بكافة تخصصاتها ومجالاتها ومستوياتها في الدول التي يسمح القانون بإنشائها، ويتم انتخاب مجالسها بطرق انتخاب ديمقراطية، وتكمن قوة تأثيرها في أهمية المجالات والخدمات المهنية الفنية والإدارية والخدمية التي تقدمها.

وقد أثبتت هذه النقابات أنها تملك إمكانيات تأثير واسعة ودوراً إيجابياً في عمليات الإصلاح السياسي وغيره، كما أنها تشكّل حاضنة عملية مهنية

وعلمية نقابية تستطيع أن تلعب دوراً إصلاحياً حتى لو كان في مجال عملها فقط، وتلعب دوراً مهماً في تفعيل الفكر الإصلاحي والمنهج التمثيلي في الانتخابات لعموم الشعب.

فيما تحمل منظمات المجتمع غير الحكومية برامج وأهدافاً متباينة بين الأجندة الوطنية أو أجندة التمويل الأجنبي، وتثار الكثير من الشكوك حول المنظمات المموّلة أجنبياً، من حيث أدوارها وأدواتها ودلالات ارتباطها بالخارج، مما يضعها في دائرة الشك واعتبارها هدفاً للإصلاح وليست وسيلة له، رغم وجود عدد لا بأس به من هذه المنظمات المستقلة الوطنية في عدد من الدول العربية.

الأطراف الخارجية للأزمة

تعدّ الأطراف الخارجية من أهمّ العوامل الفاعلة لاستمرار هذه الأزمة، وتلعب دوراً حيوياً فيها سواء بشكل مباشر أو عبر تحالفاتها في المنطقة، وهي تهدف لحماية مصالحها الاستراتيجية أكثر من اهتمامها بدعم الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وتتمثل هذه الأطراف بالقوى الدولية والإقليمية.

1. القوى الدولية المؤثرة في الأزمة

1.1. **الولايات المتحدة:** ترتبط معظم سياسات وعلاقات ومواقف الولايات المتحدة في العالم العربي ودوله ونخبه الحاكمة في المقام الأول وبشكل مباشر بمصالحها الحيوية، وهي تقف أمام أي مسار سياسيّ عربيّ لا يحقق لها ذلك، وهي تدرك حجم الفجوة بين النخب العربية الحاكمة وبين تطلعات الشعوب العربية نحو الإصلاح السياسي وتوسيع الحريات العامة. ومع أنّ

الولايات المتحدة قامت سابقاً بمحاولات لتشجيع بعض الإصلاحات الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وتعزيز الحريات العامة نسبياً منذ عام 2002 حتى عام 2008، وبما يخدم نفوذها ومصالحها الحيوية وينشر قيمها وثقافتها العالمية، إلا أن محاولاتها انكفأت لعوامل مهمة، منها تنامي قوة ونفوذ التيار الإسلامي المعتدل في كلّ من مصر وفلسطين ودول أخرى بسبب هذه الإصلاحات المحدودة، وكذلك تزايد المخاطر الأمنية على المصالح الأمريكية في المنطقة لأسباب أخرى، خاصة في منطقة الخليج العربي، وتعرّض الاقتصاد العالمي لهزة كبيرة في ظل الأزمة المالية الدولية التي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا أساساً عام 2008، لكنها عاودت تفعيل جهودها تلك لاحتواء "الربيع العربي" في موجته الأولى خلال الفترة 2011-2013 لمنع أي تداعيات تضرّ بمصالحها الحيوية، وبعد الانقلاب على "الربيع العربي" من قبل أطراف عربية محلية لم تعد الولايات المتحدة تطرح مشاريع إصلاحية أو ديمقراطية على أجندة النخب العربية الحاكمة على الإطلاق.

1.2. **الاتحاد الأوروبي**: تعد السياسة الأوروبية في مجملها تابعة للسياسة الأمريكية في الجانب الاستراتيجي والسياسي إزاء الشرق الأوسط، إلا في محطات قليلة، حيث تقوم سياساتها وشراكاتها مع العالم العربي على جانبين: الأول اقتصادي، والثاني في منع الهجرة العربية أو الأفريقية إلى أوروبا. وهي تمارس دورها

وتأثيرها في العالم العربي بوسائل ناعمة تشمل الاقتصاد والأمن وحقوق الإنسان، وتوظّفها لخدمة مصالحها الاستراتيجية التي لا تدعم بالضرورة عمليات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ولا تطرح بوضوح أيّ توجّه لبناء أي نظام ديمقراطي في العالم العربي، فهي تشجع توسيع المشاركة السياسية واستمرار إجراء الانتخابات في عدد من الدول العربية، فيما تهمل ذلك في علاقاتها مع دول عربية أخرى.

1.3. **روسيا والصين**: تدعم كلّ من روسيا التي ورثت الاتحاد السوفييتي بعد تفكّكه، والصين الفاعل الجديد على الساحة الدولية والنفوذ منذ تسعينيات القرن العشرين، تدعمان الحكومات والدول التي تُحقق مصالح كل منهما وتقف معهما في مواقفهما الدولية والإقليمية، ولا تلقي كلّ منهما أيّ التفاتة لموضوعة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، سواءً كان النظام الذي تتعامل معه ديمقراطياً أو استبدادياً، فكلّ من الدولتين لديها قضايا محددة بجانب المصالح الاقتصادية والتجارية.

2. الدول الإقليمية المؤثرة

تعدّ كلّ من إيران وتركيا، وهما من دول الشرق الأوسط غير العربية، لاعباً مؤثراً في أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

2.1. حيث تقوم إيران بتدخلات مباشرة في بعض الدول العربية،

وتستخدم امتداداتها لدعم الدول المرتبطة بسياساتها ومصالحها في المنطقة، دون النظر إن كان ذلك يصب في مصلحة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي أو يصادمه ويعطله، ورغم أن إيران أيدت جزءاً من ثورات "الربيع العربي"، لكنها قاومت جزءاً آخر بمعيارية علاقات هذه الحكومات بإيران ومصالحها، وليس انطلاقاً من دعم الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

2.2. أما تركيا فيتميز موقفها بالبراغماتية العالية، حيث ساندت ثورات "الربيع العربي" التي حملت الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وكان لتركيا دور مهمّ في تقديم نموذج ديمقراطي في بلد مسلم، وفي تشجيع ودعم "الربيع العربي" والمشروع الإصلاحي السياسي والانتقال الديمقراطي الذي حمله، رغم أنه كان للثورات ولمواقف تركيا تجاهها تأثيرات كبيرة على اقتصادها واتفاقاتها الاقتصادية الواسعة مع بعض الحكومات القائمة حينها، لكنّها توسعت في مواقفها بعد الارتداد عن الانتقال الديمقراطي في عدد من دول الثورات، وتسبّب لها ذلك بأزمات مع هذه الدول ومع عدد من دول الخليج.

وبذلك يعدّ المؤثر الأول والأساسي في عملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي هو العامل الداخلي، لكن كثافة التدخلات الخارجية في المنطقة العربية، وتحكّمها في مسار الأمور الاقتصادية، جعل الكثير من الباحثين يضعون العامل الخارجي في المرتبة الأساسية في التأثير على أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وهي مسألة جدلية قابلة للنقاش.

سيناريوهات الأزمة

في ضوء ما تم عرضه ومناقشته من خلفيات الأزمة وتوصيفها وأطرافها الداخلية والخارجية في العالم العربي، فقد تبيّن أن ثمة أربعة سيناريوهات محتملة لأزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، هي:

1. استمرار الوضع القائم بمعطياته الحالية.
2. التحوّل نحو الإصلاح التوافقي المتدرّج والآمن.
3. القيام بإصلاحات جزئية والمحافظة على الانتخابات كآلية ديمقراطية مع ضبط نتائجها.
4. انفجار الاحتجاجات الشعبية في "ربيع عربي" جديد في ظل تزايد الأزمة ودخولها في مأزق جديد.

وفيما يلي عرض ومناقشة لهذه السيناريوهات وشروط تحققها والنتائج المحتملة لذلك.

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم بمعطياته الحالية

وصف السيناريو

استمرار حالة الانسداد السياسي للأزمة في العالم العربي، وتأجيل استحقاق الإصلاح السياسي، وبالتالي استمرار الوضع القائم بمعطياته الحالية.

شروط تحقق السيناريو

لا يحتاج نجاح هذا السيناريو توفّر متطلبات إضافية، بل تتعزّز فرصه باستمرار المعطيات القائمة خصوصاً منطلقات وفلسفات بعض النخب الحاكمة، وذلك على النحو التالي:

1. استمرار غياب القناعة لدى بعض النخب الحاكمة في العالم العربي بأهمية القيام بخطوات جديدة في الإصلاح السياسي، وعدم استعدادها لاتخاذ خطوات جديّة مؤثرة تعزّز المسار الإصلاحي.
2. استمرار الدور السلبي المؤثر لمؤسسات وأجهزة الدولة العميقة والجهات التي تعتقد أنّ مصالحها قد تتضرر من تحقيق الإصلاح السياسي في بعض الدول العربية.
3. استمرار الانقسامات والخلافات السياسية والإيديولوجية بين العديد من القوى السياسية، وفشلها في التوافق على رؤى إصلاحية مشتركة وفي تنسيق جهودها للمطالبة بالإصلاح، وفشلها في طمأنة النخب الحاكمة بجدوى التقدّم في مسار الإصلاح لصالح كافة الأطراف، وإثارة خطاب بعضها لتخوّفات واسعة لدى هذه النخب.
4. فشل العديد من الأحزاب السياسية في الدول العربية بتعزيز حضورها المجتمعي وفي توفير الثقة لدى القطاعات الشعبية بجدوى الانخراط في الحياة السياسية.
5. استمرار الانقسامات والانحيازات الدينية والطائفية والإثنية والقبليّة في عدد من الدول العربية على حساب الانتماء الوطني.
6. استمرار سلبية الموقف الشعبي من المطالبة بالإصلاح في عدد من الدول العربية، وفشله في تجاوز حالة الإحباط التي نتجت عن إفشال نتائج موجتي "الربيع العربي" الأولى والثانية.

7. استمرار الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بوضعها القائم حالياً، وعدم تفاقمها لمستويات خطيرة تدفع لتفجير احتجاجات غاضبة كما حصل في الأعوام 2011 و2019.
8. استمرار الموقف الحالي للأطراف الدولية المتشكّك في جدوى إنجاز الإصلاح السياسي وتأثيره على معادلات استقرار وضع بعض النخب السياسية الحاكمة الحليفة، واستمرار المخاوف من أن تفرز عملية الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي قوى غير مرغوب فيها.

النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. تعطيل مسار الإصلاح السياسي، وإدامة حالة الانسداد السياسي في كثير من الدول العربية، والتأثير سلباً على فرص النهوض والتنمية على مستوى المجتمعات الوطنية وعلى مستوى المشروع الحضاري العربي.
2. تعميق حالة الإحباط في الشارع العربي، وتعزيز سلبية المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة.
3. إضعاف تماسك الجبهات الداخلية في عدد من الدول العربية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإدامة الفجوة بين النُخب الحاكمة وبين الحالة الشعبية فيها.
4. إبقاء احتمال وخطر الانفجار والفوضى قائماً في بعض الدول في ظل استمرار التدهور في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بما يترتب

على ذلك من تداعيات خطيرة على استقرار هذه الدول وعلى حالة الاستقرار الإقليمي.

5. استمرار ضعف مكانة العالم العربي ووزنه إقليمياً ودولياً بسبب اعتماد عدد من النخب الحاكمة على الدعم الدولي لمعالجة ضعف شرعيتها السياسية والشعبية في أقطارها، الأمر الذي قد يزيد من فرص التدخلات الخارجية ومساعي الهيمنة على هذه الدول وتوجهاتها.

السيناريو الثاني: التحوّل نحو الإصلاح التوافقي المتدرّج والآمن

وصف السيناريو

نجاح كلّ من النُخب الحاكمة والقوى السياسية والاجتماعية المطالِبة بالإصلاح السياسي في تجسير الفجوة بينها، وفي التوافق على مسار إصلاحي سلمي آمن ومتدرّج، يُفضي لإنجاز إصلاحات مؤثرة في الحياة السياسية، وبما يحقّق نقلة نوعية في واقع المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية والتشريعية ديمقراطياً.

شروط تحقق السيناريو

من أهم شروط تحقق هذا السيناريو:

1. توفّر القناعة والجديّة لدى النُخب الحاكمة في العالم العربي وحسم خيارها لإنجاز الإصلاح السياسي، واتخاذ خطوات عملية مؤثرة لتحقيق الإصلاح.

2. اتخاذ إجراءات عملية لتحجيم الدور والتأثير السلبي لمؤسسات وأجهزة الدولة العميقة والأطراف المناهضة لعملية الإصلاح السياسي، فيما يعرف بالتيارات المحافظة.
3. نجاح القوى السياسية في تجاوز انقساماتها وخلافاتها السياسية والأيديولوجية، وفي التوافق على رؤى إصلاحية مشتركة، وفي طمأنة النخب الحاكمة بأهمية التقدّم في المسار الإصلاحي بما يحقق مصالح الجميع ويحفظ الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي.
4. نجاح الأحزاب السياسية في عدد من الدول العربية بتعزيز حضورها المجتمعي وبتوفير الثقة لدى قطاعات المجتمع بجدوى الانخراط في الحياة السياسية.
5. الحدّ من تأثير التباينات الدينية والطائفية والإثنية والقبليّة، وتغليب ثقافة الانتماء الوطني والهويّة العربية الإسلامية الجامعة على حساب الانحياز للهويات والانتماءات الفرعية.
6. تطوّر الموقف الشعبي بالمطالبة بالإصلاح، والخروج من حالة الإحباط والسلبية التي نتجت عن إفشال ثورات "الربيع العربي".
7. تخلّي الأطراف الدولية عن موقفها السلبي الحالي المتخوّف على مصالحها الاستراتيجية من الإصلاح السياسي الذي قد يوصل التيارات الإسلامية أو القومية المعتدلة للشراكة في اتخاذ القرار في الدول العربية، والتحول إلى تشجيع الإصلاح لتحقيق الاستقرار في المنطقة، والاستعداد لقبول نتائج العملية الديمقراطية، والتعامل بإيجابية مع مخرجاتها بعيداً عن التخوفات والاشتراطات المسبقة.

النتائج المترتبة على تحقق هذا السيناريو

1. تحقيق خطوات متقدّمة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وفق ظروف كل دولة وثقافتها السياسية، وإنهاء حالة الانسداد السياسي في المنطقة العربية، وتعزيز فرص النهوض والتنمية على مستوى المجتمعات الوطنية وعلى المستوى العربي العام.
2. تعزيز المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والعامة، وإنهاء حالة السلبية والإحباط في الشارع العربي.
3. تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد وتحقّق الشرعية السياسية والشعبية للنخب الحاكمة.
4. إنتاج تمثيل شعبي وبرلمانات قويّة وفاعلة، ومعبّرة عن إرادة الناخبين، وقادرة على ممارسة أدوارها التشريعية والرقابية وتحقيق الاستقرار والتنمية لمصلحة جميع الأطراف: النخب الحاكمة والنخب السياسية والمجتمعية.
5. تعزيز قوة الجبهة الداخلية وتماسكها في الدول العربية في مواجهة الأخطار والتحديات، وتجسير الفجوة بين الشعوب والقوى السياسية والنُخب الحاكمة.
6. تعزيز دور الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، وحضورها في الحياة العامة، وإضعاف الانتماءات والانحيازات الفرعية لصالح الانتماء الوطني.
7. تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتلافي تفاقم أخطار أيّ أزمات قادمة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو معيشية.

السيناريو الثالث: القيام بإصلاحات جزئية، والمحافظة على آلية الانتخابات كآلية ديمقراطية، مع ضبط نتائجها

وصف السيناريو

القيام بإصلاحات جديدة جزئية تحافظ على آلية الانتخابات العامة بوصفها مظهراً ديمقراطياً، مع ضبط المخرجات من قبل النخب الحاكمة للمحافظة على السلطة والحكم بدون شراكات سياسية تؤثر على مصالحها ونفوذها.

شروط تحقق السيناريو

من أهم شروط تحقّق هذا السيناريو:

1. وصول النخب الحاكمة إلى القناعة بضرورة القيام بمزيد من الخطوات في مجال الإصلاح السياسي، لقطع الطريق على احتمالات تطوّر أي احتجاجات شعبية باتجاهات غير مرغوبة، واستعداد هذه النخب للتفاهم مع القوى السياسية والاجتماعية، ولتحجيم دور المؤسسات التي تعيق جهود الإصلاح السياسي في الدولة.
2. توافق القوى السياسية على برنامج تحرّك سياسي مؤثر بهدف تحقيق مزيد من الإصلاحات السياسية.
3. تجاوز التباينات والصراعات الفرعية داخل المجتمع، والتوافق على هدف تطوير الحياة السياسية والتقدّم في مسار الإصلاح السياسي.
4. توفّر القناعة لدى الأطراف الدولية بأهمية تشجيع النخب السياسية

الحاكمة في المنطقة العربية على التجاوب مع المطالبات الشعبية بتحقيق المزيد من الإصلاح، تجنّباً لتزايد مشاعر الإحباط والغضب لدى الأوساط السياسية والشعبية، ومنع اندفاعها باتجاهات تهدد حالة الاستقرار في المنطقة، أو على الأقل عدم معارضة اتجاهات الإصلاح السياسي في العالم العربي.

النتائج المحتملة لتحقق هذا السيناريو

من أهم النتائج المتوقعة لتحقّق هذا السيناريو:

1. التقدّم خطوات مهمة على طريق تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي وتعزيز الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية.
2. تراجع مشاعر الإحباط في الشارع العربي، وتطوير المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتفعيل دور المؤسسات المنتخبة، وبخاصة المجالس النيابية والمجالس البلدية وأمثالهما.
3. قطع الطريق على احتمالات الفوضى والانفجار في الشارع العربي، والحفاظ على حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي.
4. تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والحدّ من تأثير التباينات الثانوية في المجتمعات العربية.

السيناريو الرابع: انفجار الاحتجاجات الشعبية في "ربيع عربي" جديد

وصف السيناريو

تزايد حالة الانسداد السياسي في العالم العربي في ظل تزايد الأزمة ودخولها في مأزق، وزيادة حالة الإحباط في الشارع العربي، وتفاقم الأزمات

الاقتصادية والمعيشية، بما يتسبب بتحريك موجات غضب وثورات شعبية احتجاجية في موجة ثالثة من "الربيع العربي".

شروط تحقق السيناريو

من أهم شروط تحقق هذا السيناريو:

1. تجاهل النخب الحاكمة في العالم العربي لمطالب الإصلاح السياسي، وتكريس حالة من التفرّد بإدارة شؤون البلاد، واتخاذ إجراءات جديدة بالتضييق على الحريات العامة ضد القوى المطالبة بالإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.
2. تعزيز نفوذ مؤسسات وأجهزة الدولة العميقة، وزيادة تأثير القوى المناهضة لمسار الإصلاح السياسي.
3. انحسار دور الأحزاب والقوى السياسية وتأثيرها في المجتمعات العربية، وفشلها في توفير الثقة لدى القطاعات الشعبية بجدوى الانخراط في الحياة السياسية.
4. تفاقم الانقسامات الدينية والطائفية والإثنية والجهوية، والانحياز للهويات والانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني والهوية العربية الإسلامية الجامعة.
5. تفاقم حالة الإحباط الشعبي في العالم العربي من إمكانية إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والمعيشي، ووصول الغضب الكامن إلى مستويات متقدمة وإلى نقطة حرجة.
6. انحياز الأطراف الدولية للنُخب الحاكمة في العالم العربي على حساب إنجاز

الإصلاح السياسي لحسابات أمنية ومصلحية، واستمرارها في دعم النخب الحاكمة غير الديمقراطية، حفاظاً على مصالحها الأمنية والاقتصادية.

7. تزايد الدور والتأثير الإسرائيلي في العالم العربي والتطبيع معه بما يعيق مشاريع الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي.

النتائج المحتملة لتحقق هذا السيناريو

1. إضعاف فرص تحقيق إصلاح سياسي توافقي سلمي آمن ومتدرّج، ووضع المجتمعات العربية أمام احتمالات الانفجار والفوضى.
2. تزايد فرص تهديد الاستقرار الإقليمي، وإدخال المنطقة في دوامات عنفٍ جديدة.
3. تنامي إمكانية تهديد تماسك الجبهات الداخلية في بعض الدول العربية، وتكريس الانقسامات والانحيازات الفرعية دينياً وطائفياً وإثنياً وجهوياً، وإضعاف قدرة المجتمعات والحكومات العربية معاً على مواجهة الأخطار والتحديات.

الترجيح بين السيناريوهات

يتضح من استعراض طبيعة الأزمة وأسبابها والأطراف المؤثرة فيها داخلياً وخارجياً، وفي ضوء تشخيص الأزمة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها، وبيان شروط تحقّق كل من السيناريوهات الأربعة، فإن ثمّة عدداً من المحددات والعوامل المؤثرة في فرص تحقق أيّ منها، **ومن أهم هذه المحددات**:

1. توفّر القناعة لدى النخب الحاكمة في العالم العربي بأهمية إنجاز الإصلاح السياسي.

2. قدرة القوى السياسية والاجتماعية على تجاوز انقساماتها والتنسيق والتوافق على رؤى مشتركة للإصلاح السياسي.
3. نجاح الأحزاب والتيارات الفكرية بتعزيز حضورها المجتمعي.
4. قدرة المجتمعات العربية على تجاوز انحيازاتها الدينية والطائفية والإثنية والجهوية.
5. تزايد مساحة الوعي والنضج الشعبي بأهمية تحقيق الإصلاح السياسي وتجاوز السلبية والإحباط.
6. تأثير العامل الاقتصادي والوضع المعيشي على مطلب الإصلاح السياسي.
7. مدى قناعة الأطراف الدولية بجدوى الإصلاح السياسي كمدخل لتحقيق الاستقرار الإقليمي.
8. واقع القضية الفلسطينية ودور النخب العربية الحاكمة في دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته لتحقيق حقوقه الوطنية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وسياساتها في التعامل مع إسرائيل والصراع العربي–الإسرائيلي بمفهومه القومي الحضاري الشامل.

وبدراسة **قدرة التأثير لهذه المحددات** على فرص تحقق أي من السيناريوهات الأربعة، يتضح ما يلي:

1. رغم أن السيناريو الثاني (التحول نحو الإصلاح التوافقي المتدرّج والآمن) هو السيناريو الأفضل نظرياً من حيث نتائجه وتداعياته المحتملة على الواقع السياسي في المجتمعات العربية وعلى حالة الاستقرار الإقليمي،

إلا أنّ فرص تحققه في المدى القريب لا تحظى بمؤشرات قوية مساندة، ولا تبدو قوية ومرجّحة، نتيجة عدم تبلور القناعة الكافية لدى العديد من النخب الحاكمة في العالم العربي بأهمية إنجاز الإصلاح السياسي، وبتأثير استمرار الخلافات السياسية والأيديولوجية للتيارات والقوى السياسية، وعجز العديد من الأحزاب السياسية عن تحقيق حضور مجتمعي مؤثر، واستمرار التأثير السلبي للانحيازات الطائفية والإثنية والجهوية، والتفاعل السلبي لغالبية القطاعات الشعبية في المجتمعات العربية مع دعوات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، واستمرار الموقف العربي العاجز ومشلول الإرادة عن دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته، وعن حمايته من الجرائم الإسرائيلية، مما يصعّد من الغضب والاحتقان الشعبي العربي.

2. تبدو فرص السيناريو الأول (استمرار الوضع القائم) وكأنها الأكثر توقّعاً في الوقت الحالي في ظل المعطيات القائمة خلال العامين القادمين 2025-2026، حيث تدفع معظم المحددات باتجاه إدامة حالة الانسداد السياسي وتأجيل الاستحقاق الإصلاحي في عدد من الدول العربية. ورغم أن عدداً من الأطراف الرسمية العربية تتحدث عن أهمية إنجاز الإصلاح السياسي وتؤكد رغبتها بتطوير الوضع السياسي القائم، إلا أنّ خطواتها بطيئة للغاية من جهة، ومنضبطة بالحفاظ على الوضع القائم مع تعديلات طفيفة وجزئية واقتصادية في الغالب من جهة أخرى، وبذلك فهي تعطي للشعوب والقوى السياسية

والاجتماعية انطباعاً عن عدم امتلاك الإرادة والجدية للتقدّم في مسار إصلاحي سياسي للانتقال الديمقراطي بمآلات وآفاق واضحة، حيث تُناقض ممارسات عدد من تلك الدول ما تروّجه علناً من رغبة في تحقيق الإصلاح السياسي.

3. رغم أن فرص تحقّق السيناريو الرابع (انفجار الاحتجاجات الشعبية)، بحدوث موجة ثالثة من الاحتجاجات والثورات الشعبية الغاضبة، لا تبدو مُرجّحة في الوقت الراهن على المدى القريب خلال العامين القادمين 2025 و2026، إلا أنّ العوامل التي تدفع باتجاه تعزيزها آخذة بالتزايد وبشكل متسارع دون التفاتٍ كافٍ من القوى السياسية والنخب الحاكمة، والتي، (أي فرص السيناريو وتحققه)، لقيت رافعة جديدة بطوفان الأقصى وجراء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، ولذلك قد يتحوّل هذا السيناريو خلال المدى المتوسط (3–5 أعوام) إلى سيناريو قوي ومرجّح للأسباب التالية:

أ. تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم الأزمات المعيشية في عدد من الدول العربية بصورة تفوق الأزمات التي كانت سبباً لاندلاع ثورات "الربيع العربي" في موجتيه الأولى والثانية في الأعوام 2011 و2019.

ب. اقتراب الكثير من القوى الإصلاحية في العالم العربي من حالة اليأس والإحباط من إمكانية تحقيق الإصلاح عبر مسارات توافقية مع النُخب الحاكمة، لقناعاتها بأن النخب الحاكمة

تتشبث بالحفاظ على الأوضاع القائمة لعدم إحداث انفراجات جديّة في الواقع السياسي، وفي ضوء تزايد سيطرة مؤسسات الدولة العميقة على مساحات العمل السياسي، وسعيها الدؤوب لإجهاض مختلف الجهود والمحاولات الإصلاحية الشعبية، حتى وفق الآليات الديمقراطية الهجينة كالانتخابات التي يقرها النظام السياسي القائم في العديد من الدول العربية.

ج. تنامي حالة متسارعة من الإحباط والغضب وفقدان الثقة بالواقع السياسي والاقتصادي لدى كثير من الشباب والقطاعات الشعبية في العالم العربي، وتزايد ضبابية المستقبل وعدم اليقين لديهم، نتيجة ارتفاع نسب البطالة والفقر وانعدام الشعور بالعدالة وتكافؤ الفرص وتنامي الفساد والترهل الإداري في المؤسسات الرسمية القائمة.

د. ضعف استجابة الحكومات القائمة للمتغيرات الخطيرة في القضية الفلسطينية في ضوء قيام إسرائيل بحرب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة منذ 8 أكتوبر 2023، وعجز العرب عن وقفها أو إسناد صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته لمواجهتها وهزيمتها.

تصورات المخرج من الأزمة

يشكّل الإصلاح السياسي سبيلاً مهماً لردم الفجوة بين النخبة الحاكمة والشعب من جهة، وبين النخبة الحاكمة والنخب السياسية والمثقفة

في المجتمع من جهة أخرى، ويطور قوة الفكر والعقل والتخطيط والإدارة الواعية الاستراتيجية المتحركة في الدولة، ويسهم في بلورة وضع تصورات المستقبل الناهض للأمة العربية ولكل دولة عربية على حدة، ولذلك يرى فريق الأزمات العربي– ACT أن الجهود الفكرية الهادفة إلى دعم مسار الإصلاح السياسي، وبناء أسس الديمقراطية، تعدّ ركيزة الانتقال الديمقراطي مع توفير البيئة والإجراءات الدستورية والقانونية والإدارية الضامنة للانتقال الديمقراطي الشامل والآمن.

وعلى الرغم من الافتراض القائم على سياسة دور الفواعل الخارجية في إحداث الإصلاح كما تروّج لذلك العديد من الأدبيات العربية، إلا أنّ التقرير يميل إلى تبنّي الأدبيات التي تعبّر عن الدور الأهم للعوامل الداخلية، بوصفها الأكثر تأثيراً، مع عدم تجاهل دور العوامل الخارجية أو إعطائها وزنها الواقعي ولكل حالة على حدة.

وفي ضوء ما قدّمه التقرير على الصعيد الاستراتيجي، فقد ظهر أن العالم العربي يعيش بين خيارات وطنية تتعامل مع تطلعات الشعوب في الحرية والتنمية وبين خيارات بعض النخب السياسية الحاكمة التي تريد ضمان بقائها، وهي تقع في الوقت نفسه تحت ضغوط الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ويعيش النظام العربي حالة من الانقسام في الرؤى والتصورات بزاوية منفرجة، ومن جهة أخرى تعيش النخب السياسية العربية حالة من الاختيار الصعب على مفترق الطرق، ولا سيما في ظلّ حالة الانقلاب على تجربة "الربيع العربي" المفاجئة، لكنّ النخب السياسية والثقافية العربية تحتاج إلى

تفكير استراتيجي شامل يجمع بين نظرية الانتقال الآمن والمتفق عليه بين النخب الحاكمة والأحزاب والقوى السياسية في المجتمع، والذي يحقق المعادلة المفقودة في المساحات التوافقية المشتركة بينهما، وبين نظرية اتخاذ القوى السياسية منطق المنافسة الديمقراطية للوصول الى السلطة، وهو ما يضعف فرص التدخل الخارجي من جهة، ويحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى، ويقدم نموذجا عربيا متطوراً للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي من جهة ثالثة.

وفي ظل توجهات الشعوب العربية، وخاصة قطاع الشباب، وتطلّعها نحو الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في بلادها تبرز أهمية التحضير لهذه النقلة ولاستقبالها في ظروف أحسن وأقرب إلى التوافق والتناغم الوطني فيما يمكن تسميته "هندسة المناعة السياسية الوطنية".

نتائج الدراسات

توصلت الدراسات التي أعدت لغايات إصدار هذا التقرير لفريق الأزمات العربي-ACT رقم- 26 والخاص بأزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي إلى عدة **نتائج جوهرية** أبرزها:

1. إن العالم العربي يتطلع الى الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في أغلب دوله.
2. إن تجارب الإصلاح السياسي في عدد مهم من الدول العربية كانت سبباً لتحقيق الاستقرار والأمن، ولم تكن سبباً لاتساع تخوفات النخب الحاكمة حتى في الأنظمة الملكية والأميرية.

3. إن النهضة التي تحققت في عدد من بلدان العالم الإسلامي قد سبقتها إصلاحات سياسية وانتقال ديمقراطي شجع إسهام الشعب كله في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي، وحجّم من فرص العنف والتطرف بين أبناء تلك البلاد إلى الحد الأدنى، كما في ماليزيا أو تركيا أو إندونيسيا.
4. إن تحقيق الإصلاحات السياسية والديمقراطية يحقق وفراً مهماً في ميزانيات الدولة التي تصرف على الخلافات والاستنزاف الداخلي للموارد الطبيعية والمالية والبشرية، حيث تدفع هذه الإصلاحات تطلعات الشعب باتجاه الرهان والاعتماد على المؤسسات التمثيلية المنتخبة والحكومات المستندة الى شرعية سياسية وبرلمانية وشعبية، مما يرفع من منسوب البيئة الإيجابية والإنتاج، ويرفع قيم الولاء والانتماء الوطني، وقيم الإيمان بفكر الأمة والدولة ومشروعها الحضاري النهضوي.
5. شكّلت تجربة الاتحاد الاوروبي، وتجربة الاتحاد الافريقي، وتجارب جزئية نسبياً، صورة إيجابية لمآلات الإصلاح السياسي الشامل والتمثيل الشعبي والانتقال الديمقراطي المحتمل في العالم العربي، حيث يمكن الاستفادة من هذه النماذج ومن أشكال النظم السياسية أو الديمقراطية العالمية ما أمكن ضمن مفهوم الإصلاح السياسي العربي الخاص المستند للهوية الحضارية للأمة العربية الإسلامية.

الرؤية العربية للخروج من أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

يؤكّد التقرير بعد الدراسة والتمحيص والتعمّق في إشكاليات أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في العالم العربي، وفي ضوء تجارب ومحاولات الإصلاح خلال العقدين الماضيين أن رؤيته للخروج من هذه الأزمة تقوم على أساس: "**اتخاذ إجراءات إصلاحية في البنية السياسية تحقّق تقدماً ملموساً في المشاركة الشعبية في صناعة القرار، وتؤسس لمؤسسات رقابية على الأداء الحكومي بشكل مسئول، وتتولى المؤسسات المنتخبة البرلمانية والبلدية بأشكالها المختلفة مهمة الرقابة والتشريع والإسهام في عملية صناعة القرار في البلاد، وتقوم بحماية وتعزيز الحريات العامة، وبناء وتشجيع مؤسسات المجتمع الفاعلة، وجمعيات المهن– النقابات، واتخاذ منهج الحوكمة ومعايير الحكم الرشيد في دعم صناعة القرار، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي والتقني، لتحقيق الازدهار والبناء الحضاري والمصالح العليا في الدول العربية**".

ومع تحقيق بعض المكاسب هنا وهناك على طريق تحقيق الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، وتعزيز وتطوير الحياة السياسية، فإن هذه العملية تُعدّ عملية مركبة تتشكل عند حدودها عناصر ومكونات مختلفة الأبعاد والتوجهات، ولكنها ليست عملية مستحيلة أو نادرة الحدوث، فقد استطاعت دول كثيرة في العالم، وبعضها لديها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما يعيشه العالم العربي، إلا أنها امتلكت، وبوعي وإرادة، القوة للنهوض والتمسّك بنهج الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي طريقاً للنهضة والتقدم.

ملامح الرؤية

في ضوء نتائج الدراسات والتقرير الذي أعده فريق الأزمات العربي– ACT لغايات التوصل إلى مخرج من هذه الأزمة، يمكن اشتقاق **أهم ملامح هذه الرؤية العربية واستراتيجياتها** وفق ما يلي:

1. القيام بتعديلات أساسية في الدستور والقوانين الناظمة للحياة السياسية وبنية النظام السياسي، وبما يسمح بتوسع المشاركة الشعبية في اختيار ممثلي الإرادة الشعبية للإسهام في صناعة القرار والرقابة على الحكومة وأجهزتها التنفيذية.
2. تشكيل مؤسسات تمثيلية رقابية على المستوى الوطني، وللحكم المحلي في الشئون المدنية والخدمات العامة، على أن يتم انتخاب هذه المؤسسات دورياً من قبل الشعب وفق قوانين شفافة وعادلة، وتحقق التمثيل الفعلي لإرادة المواطنين وتطلعاتهم، بغض النظر عن مسميات هذه المؤسسات حسب كل دولة.
3. إجراء انتخابات عامة ومحلية، وتفعيل دور الشباب والأجيال الجديدة، وتعزيز الحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة للإسهام في بناء وحدة وطنية وتكاتف شعبي حول نظام الحكم ومؤسساته في البلاد.
4. بناء مؤسسات المجتمع الفاعلة في تحقيق التمثيل المهني والقطاعي لمختلف فئات المجتمع وبما يرتقي بالمهن من جهة، وبالشباب والمرأة من جهة أخرى، وبما يحفظ القيم والأخلاق العامة ويحميها من هجمات التخريب الحضاري عبر مختلف الوسائل.

5. التوصل إلى رؤية متفق عليها بخصوص الحوكمة والحكم الرشيد وفق المفهوم الحضاري العربي الإسلامي، واتخاذها معايير وأدوات قياسية للحكم على أداء المؤسسات التنفيذية في الدولة، وعلى مستوى العمل العربي المشترك في البعد الحضاري.
6. التوصل إلى رؤية متكاملة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي في كل دولة وعلى مستوى العالم العربي، والاتفاق على أبرز التحديات والمعوقات الحقيقية الخارجية والداخلية، وإشراك المجتمعات العربية والهيئات العربية المشتركة في التصدي لها وتجاوزها كمعوقات لمشروع الإصلاح السياسي على المستويين الوطني والقومي.
7. اتخاذ نهج المصالحة والاتفاق الوطني على الحد الأدنى منهجاً عربياً في حل الخلافات السياسية والاجتماعية داخل كل دولة وعبر حوار وطني مستمر، وبين الدول والشعوب العربية.
8. تفعيل الأطر والآليات اللازمة للإصلاح السياسي والممارسة الديمقراطية المفتوحة، وقبول الآخر والاعتراف به ضمن معادلة الحفاظ على المكتسبات القائمة وتطويرها، وتعزيز آليات العمل والانتقال الديمقراطي الآمن.
9. رسم تحالفات إقليمية ودولية تراعي المصالح الوطنية والقومية العربية بتوازن وبشكل فاعل في المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة لدعم المصالح العليا للعرب، وقضاياهم المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

متطلبات نجاح هذه الرؤية

في ظل هذا الواقع المركّب والمبشّر تبدو الخيارات لجميع الأطراف العربية المعنية بالتنمية والتطور والاستقلال والإصلاح السياسي متاحة في المدى المتوسط وذلك في حال توفرت الإرادة لإنتاج ديمقراطية مقبولة في بلادنا العربية، مع عملية إصلاح شاملة وإقرار لآليات ديمقراطية تناسب كل قطر وكل نظام حكم.

ورغم بروز بعض التحديات والمعوقات أمام تحقيق هذه الرؤية، مثل نتائج ومآلات تجربة "الربيع العربي"، وخشية كثير من النُخب العربية الحاكمة على أوضاعها ومصالحها واستقرارها في الحكم، ووجود خلافات سياسية وأيديولوجية بين القوى السياسية في الدول العربية، وضعف الحياة الحزبية في الكثير من الدول العربية، وتنامي الهويّات والانتماءات الفرعية، وتردّد الأطراف الدولية في تشجيع المسار الديمقراطي في العالم العربي، ورغم ذلك تبقى الخيارات والإمكانات متاحة للتعامل مع هذه التحديات وغيرها إذا ما توفرت الإرادة السياسية العربية للانتقال إلى مرحلة جديدة وإلى مربع جديد في الخريطة السياسية الإقليمية والدولية بين دول العالم المتقدمة.

ومن أهم متطلبات نجاح مسار هذه الرؤية:

1. توزيع السلطات في واقع وممارسة النخب الحاكمة في الدول العربية، وتفعيلها لتحقيق مستقبل آمن للأجيال القادمة، وتعزيز استثمار ثروات الأوطان والحفاظ عليها، للحيلولة دون تفكير الأجيال القادمة بالهجرة الدائمة إلى الدول الغربية ومغادرة أوطانها.

2. تكريس الديمقراطية والحريات العامة والحريات السياسية بما يعزز القدرة على التغيير والتطوير والإصلاح المستمر في النظام السياسي والإدارات والسياسات الحكومية.
3. العمل الدؤوب من قبل النخب الثقافية والسياسية والحزبية لتفعيل المشاركة وتطوير صياغة التخاطب والعمل وفق أسس معيارية ناظمة، أهمها:
   3.1. العقل الإصلاحي المستنير.
   3.2. الحفاظ على أمانات الوطن بأرضه وشعبه وتراثه ودينه وخصوصيته.
   3.3. حوكمة القرارات السياسية والاقتصادية والمالية فيه.
   3.4. ردم الفجوة بين الأجيال بدخول الشباب معترك الحياة العامة وقيادة مؤسسات الدولة والمجتمع.
4. اعتبار الأولوية للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بتحقيق الأغلبية الوطنية المؤيدة لهذا المسار الإصلاحي عبر حوار وطني مفتوح بين جميع أطياف ومكوّنات الوطن، بما فيها النخب الحاكمة في هذه الدول.
5. تطوير الدساتير لتحديد العلاقات داخل النظام السياسي بين الحكم والإرادة الشعبية وتمثيلها، وتكون بذلك السلطة للدساتير المقرة شعبياً كعقد اجتماعي فاعل بين الحكم والشعب، وما تنتجه من مؤسسات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وإجراء انتخابات عامة متنوعة الأشكال حسب النظام السياسي المحدد بالدستور، وبما يحقق تمثيل الإرادة

الشعبية، ما يجعل المسار الإصلاحي الجاري منتَجاً مشتركاً بين جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

6. تصميم خطط مشتركة تستفيد من القدرات التكاملية لتكوين إجماع عربي على ضرورة وسرعة حل الأزمات البينية، ومعالجة بؤر التوتر الداخلية في بعض البلدان العربية، وبما يحد من التدخل الأجنبي الذي عمق أزمة الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وربطها بمصالحه وسياساته.
7. صياغة معايير وقيم جديدة تقيس مستويات ودرجات الإصلاح السياسي في العالم العربي انطلاقاً من الحاجات العربية الأساسية.
8. اعتبار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي طوق نجاة من المآزق الكثيرة التي سادت عدداً من الدول العربية، فأصبحت النخب غير قادرة على الحكم، وعاجزة عن إدارة أوجه الخلافات، وأحياناً الصراعات الداخلية المدمرة، بطرق سلمية.
9. التركيز في التنشئة الفكرية والتربوية والاجتماعية على أهمية منظومة القيم العربية الإسلامية الراقية التي تشكل البيئة الخصبة لنموّ الإدراك بأهمية التعبير عن المحتوى الأخلاقي والقيمي للممارسة السياسية والاجتماعية.
10. إشراك كل المجتمع والقوى والتيارات الفكرية في استمرار التثقيف بقيم الحرية والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، بوصفه المسار الكفيل بالعودة إلى المنابع في حياة الأمة، واستعادة دورها الحضاري بين الأمم.

وفي ظل غياب آليات حقيقية للإصلاح، مستقرة ومنسجمة مع البيئة، فإن كل تجديد لخلق نيو-ديمقراطية محلية القالب هو تجربة خاصة وإبداعية، وستبقى تحت مجهر القبول والرفض بحسب تطور آليات التعليم والثقافة والإصلاح السياسي والانفتاح على الآخر، علماً بأن عملية الانتقال الديمقراطي لها صيرورة حركية تحتمل التقدم والتراجع والفشل والنجاح في آن واحد، وهو ما يفترض أن يتقبله الجميع في كل قُطْر عربي.